Tikrit University Journal For Rights Year (10) Vol (10) NO (2) Part (2) (2025) 367-391

ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

Smart litigation under the Civil Procedure " Law – Future prospects"

Hossam Hamed Obeid

College of Science, Tikrit University, Tikrit, Iraq

Husam.h.obaid@tu.edu.iq

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 22 March 2025
- Accepted 5 April 2025
-Available online 1 December 2025

Keywords:
- Smart litigation
- Civil procedure law
- Artificial intelligence
- Digital justice
- Judicial legislation.

Abstract: This research aiming to analyze the concept of smart litigation as a novel judicial model based on artificial intelligence (AI) technologies. It distinguishes this model from traditional e-litigation by focusing on its functional and legal impact. The study evaluates the compatibility of Iraq's Civil Procedure Law with smart litigation, reviews leading international and Arab experiences, and proposes legislative reforms to integrate intelligent systems without undermining traditional judicial guarantees.

The research concludes that Iraq's current legal framework is not adequately prepared for this transition without a fundamental overhaul of procedural provisions. It also emphasizes that achieving a balance between technological advancement and constitutional safeguards requires a smart legislative structure that enhances judicial efficiency while preserving litigants' rights.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

" التقاضي الذكي في ظل قانون المرافعات المدنية – آفاق مستقبلية"

م. حسام حامد عبيد

كلية ، جامعة تكريت ، تكريت، العراق

Husam.h.obaid@tu.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٢ / اذار/ ٢٠٢٥
- القبول : ٥ / نيسان/ ٢٠٢٥
- النشر المباشر: ١/كانون الاول/٢٠٢٥

الكلمات المفتاحية :
- **التقاضي الذكي**
- **قانون المرافعات المدنية**
- **الذكاء الاصطناعي**
- **العدالة الرقمية**
- **التشريع القضائي.**

الخلاصة: يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم التقاضي الذكي بوصفه نمطًا جديدًا من العدالة يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، ويمثل نقلة نوعية تتجاوز التقاضي الإلكتروني من حيث الوظيفة والأثر، وقد ركز البحث على تحليل مدى ملاءمة قانون المرافعات المدنية العراقي للتحول نحو هذا النوع من التقاضي، كما استعرض تجارب دولية وعربية في هذا المجال، وطرح مقترحات تشريعية لضمان تكييف النظم الذكية مع ضمانات العدالة التقليدية.

وقد توصّل البحث إلى أن البيئة القانونية العراقية، في صورتها الحالية، غير مهيأة لاستيعاب هذا التحول، ما لم يُجر تعديل شامل في النصوص الإجرائية، وتنظيم دور الذكاء الاصطناعي قضائيًا وقانونيًا، كما أكد أن تحقيق التوازن بين التطور التقني والضمانات الدستورية يقتضي بناء منظومة تشريعية ذكية، تُسهم في تحسين كفاءة القضاء دون المساس بحقوق المتقاضين.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة : أولاً: موضوع البحث

يشهد العصر الراهن تطورًا متسارعًا في مجال التكنولوجيا، وقد بدأت مظاهر هذا التطور تتسلل إلى مختلف نواحي الحياة، ومنها مرفق العدالة، حيث أضحى من الضروري إعادة النظر في آليات التقاضي التقليدية بما يتلاءم مع المعطيات الرقمية الراهنة، وفي هذا السياق، برز مصطلح "التقاضي الذكي" بوصفه مفهوماً متقدماً يتجاوز حدود "التقاضي الإلكتروني" ليشير إلى منظومة متكاملة تعتمد الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والتشغيل الآلي في دعم القرارات القضائية وتسيير إجراءات الخصومة.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على أفق جديد للتقاضي يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي، ويُعزز من فاعلية العدالة وكفاءتها، خصوصًا في ظل التحديات التي تفرضها البيئة القضائية التقليدية من بطء الإجراءات، وتعقيد الوصول إلى الخدمات العدلية، وضعف كفاءة الإدارة القضائية، ومن هنا تبرز الحاجة إلى مقاربة قانونية حديثة تراعي التغيرات التقنية وتضع أسسًا ضامنة لتكاملها مع قواعد المرافعات.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية الأساسية لهذا البحث في السؤال الآتي: "إلى أي مدى يمكن إدماج تقنيات التقاضي الذكي في قانون المرافعات المدنية العراقي دون الإخلال بضمانات العدالة؟ وما هي أبرز الآفاق المستقبلية والمقترحات التشريعية التي تُمكّن من تفعيل هذا النوع من التقاضي؟"

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، من خلال تحليل المفاهيم والتشريعات ذات الصلة، ومقارنة التجارب الدولية، واستشراف مستقبل التقاضي الذكي في البيئة القانونية العراقية، مع إبراز رأي الباحث ومقترحاته التشريعية الملائمة.

أهداف البحث

١. توضيح مفهوم التقاضي الذكي وتمييزه عن التقاضي الإلكتروني.
٢. تحليل مدى قابلية قانون المرافعات المدنية لتبنّي التقنيات الذكية.
٣. إبراز النماذج الدولية الرائدة في هذا المجال.
٤. اقتراح تعديلات تشريعية تضمن إدماج التقاضي الذكي ضمن المنظومة العدلية العراقية.

هيكلية البحث

يقوم هذا البحث على مبحثين رئيسين:

المبحث الأول: الإطار النظري للتقاضي الذكي

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الذكي وتمييزه عن التقاضي الإلكتروني

المطلب الثاني: الأساس القانوني للتقاضي الذكي في قوانين المرافعات

المبحث الثاني: آفاق التقاضي الذكي وتحديات تطبيقه

المطلب الأول: التطبيقات القضائية الذكية الحالية

المطلب الثاني: استشراف مستقبل التقاضي الذكي في العراق

ويُختتم البحث بخاتمة تتضمن النتائج المستخلصة والتوصيات المقترحة.

المبحث الأول

الإطار النظري للتقاضي الذكي

لقد أدى التطور الهائل في تقنيات المعلومات والاتصال إلى تحولات جوهرية في جميع مجالات الحياة، ولم يكن مجال العدالة بمنأى عن هذه التحولات، فمنذ بدايات الألفية الجديدة، بدأت الدول تتبنى ما يسمى بـ"التقاضي الإلكتروني" لتيسير النفاذ إلى العدالة وتخفيف العبء عن المحاكم، غير أن المرحلة الحالية باتت تتطلب نمطًا أكثر تطورًا، يتجاوز مجرد استخدام الإنترنت والوسائط الرقمية، إلى ما يُعرف بـ"التقاضي الذكي"، وهو تقاضٍ يعتمد على الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات الضخمة، بل وربما يمتد إلى نماذج "القاضي الآلي" و"الأتمتة الكاملة" لبعض مراحل الخصومة.

وهذا النمط الجديد من التقاضي يثير تحديات قانونية وأخلاقية عميقة، لكونه يلامس ضمانات المحاكمة العادلة، ويثير تساؤلات جوهرية حول مدى ملاءمته مع المبادئ الإجرائية المستقرة في قانون المرافعات المدنية، ولذا فإن دراسة الإطار النظري للتقاضي الذكي تفرض علينا أولًا أن نميّز هذا المفهوم عن التقاضي الإلكتروني، ثم أن نحلل الأساس القانوني الذي يُمكن أن يُبنى عليه هذا النمط من العدالة في ظل النظم القانونية الراهنة.

المطلب الأول

مفهوم التقاضي الذكي وتمييزه عن التقاضي الإلكتروني

أمام التغيرات التكنولوجية المتسارعة، أصبحت المنظومات القضائية مدعوة إلى إعادة تشكيل بنيتها الإجرائية لتتلاءم مع أدوات العصر الرقمي، وقد مثّل "التقاضي الإلكتروني" أولى مراحل هذا التحديث، من خلال استخدام الوسائل الإلكترونية لتسيير إجراءات الخصومة، غير أن التطورات اللاحقة، خصوصًا في مجالات الذكاء الاصطناعي، دفعت نحو نمط أكثر تطورًا يُعرف بـ"التقاضي الذكي"، والذي يُبشّر بمنظومة قضائية مؤتمتة جزئيًا أو كليًا، قائمة على التحليل الآلي للمعلومات، واتخاذ قرارات بناءً على خوارزميات مدروسة.

ويُعدّ إدراك الفوارق بين هذين المفهومين أمرًا ضروريًا لتحديد طبيعة الإصلاحات المطلوبة في قوانين المرافعات، ولا سيما القانون العراقي، الذي لا يزال يعتمد نماذج إجرائية تقليدية لم تعد قادرة على

مواكبة مستلزمات العدالة الحديثة، ومن هنا، يقتضي التحليل في هذا المطلب بيان المفهوم الدقيق للتقاضي الذكي، ثم التمييز بينه وبين التقاضي الإلكتروني.

الفرع الأول: مفهوم التقاضي الذكي

يمثل التقاضي الذكي (Smart Litigation) نقلة نوعية في منظومة العدالة الرقمية، إذ لم يعد التطوير القضائي قاصرًا على رقمنة الإجراءات، بل أصبح يطال بنية الخصومة القضائية ذاتها، من خلال إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي، وتحليل البيانات، في مسار الدعوى، بما يعزز من كفاءة الأداء القضائي ويحدّ من التكاليف الزمنية والمادية للمتقاضين.

وقد عرفه بعض الفقهاء بأنه "شكل متطور من التقاضي الرقمي، يُسند بعض الوظائف القضائية إلى أنظمة معلوماتية ذكية قادرة على فهم السياق القانوني، وتحليل المعطيات، واقتراح أو اتخاذ قرارات ضمنية أو صريحة وفق نماذج مسبقة التعلم.[1]"

ويقوم هذا النموذج من التقاضي على إعادة تنظيم العلاقة بين القاضي والأطراف، عبر استخدام برامج قادرة على استقبال الدعوى، وفرزها آليًا، وتحديد الاختصاص، وتحليل المستندات والدفوع، بل وقد تصل إلى تقديم حلول تسووية مقترحة أو مسودات أحكام ابتدائية في المنازعات البسيطة أو المتكررة، وقد بدأت بعض الدول في تبني هذا النموذج، لا سيما الصين التي أطلقت "محكمة الإنترنت" في مدينة هانغتشو، والتي تعتمد على خوارزميات ذكية لإدارة الدعاوى المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والملكية الفكرية[٢]، كما طورت إستونيا نموذجًا لقاضٍ رقمي يحسم النزاعات التي تقل عن ٧٠٠٠ يورو دون تدخل بشري مباشر[3].

ولا يقتصر نطاق التقاضي الذكي على القرارات القضائية، بل يشمل إدارة الملفات القضائية وجدولة الجلسات ومتابعة التنفيذ، مما يجعل التقنية جزءًا من العملية القضائية برمّتها، وهذا ما يُميّزه

---

(1) د. وائل شفيق عبد الله، العدالة الرقمية والتحول الذكي في منظومة التقاضي المدني، المجلة المصرية للقانون والتقنية، العدد ٥، ٢٠٢٣، ص٣٤.

(٢) Benjamin Alarie et al., The Promise and Limitations of AI in Law, Law & Technology Review, Vol. 12, 2021, pp. 110-113.

(3) David Freeman Engstrom, Digitizing the Judiciary: Smart Courts and the Rule of Law, Stanford Law Review, Vol. 74, 2022, p. 89.

جوهريًا عن التقاضي الإلكتروني، الذي يقتصر غالبًا على تقديم الوسائل التقنية لتسهيل الوصول إلى الخدمات القضائية دون أن يُحدث تغييرًا في وظيفة القضاء ذاتها.

أما في البيئة العراقية، فلا يزال الإطار القانوني عاجزًا عن استيعاب هذا النمط، إذ إن قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ لم يتطرق إلى أي شكل من أشكال الرقمنة أو الأتمتة، بل لا يزال يفترض حضورية الإجراءات، وورقية المحاضر، وشخصانية القاضي، مما يخلق فجوة تشريعية تعيق إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي في منظومة التقاضي.

ونرى أن هذه الفجوة تمثل فرصة لإعادة النظر في بنية قانون المرافعات، وذلك من خلال إدراج نصوص صريحة تجيز استخدام الأنظمة الذكية في إدارة الإجراءات، مع التأكيد على أن يكون دورها داعمًا لا بديلاً عن القاضي، ضمانًا لحقوق الدفاع ومبادئ العدالة.

يقترح الباحث أن يُضاف إلى قانون المرافعات العراقي نص عام يُقر مشروعية استخدام الأنظمة الذكية في إدارة الدعوى، كأن ينص على ما يلي، "يجوز للمحكمة استخدام النظم الذكية المعتمدة رسميًا لإدارة الخصومة، وتحليل المستندات، وتقديم توصيات غير ملزمة، بشرط عدم المساس بضمانات التقاضي وحق الدفاع".

الفرع الثاني: التمييز بين التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني

يُعدّ التمييز بين مفهومي التقاضي الذكي والتقاضي الإلكتروني ضرورة منهجية أساسية لفهم طبيعة التحول الرقمي في العدالة، وتحديد أبعاده وحدوده، فرغم أن كلا النمطين ينتميان إلى مفهوم "العدالة الرقمية"، إلا أن هناك اختلافًا نوعيًا بينهما من حيث البنية الوظيفية، ومستوى التدخل التقني، وأثره على ضمانات التقاضي.

فالتقاضي الإلكتروني (E-Litigation) يُشير إلى رقمنة وسائل وإجراءات الخصومة، أي استخدام أدوات التكنولوجيا لتيسير ما كان يُنجز سابقًا بوسائل تقليدية، مثل قيد الدعوى عبر الإنترنت، أو إرسال التبليغات إلكترونيًا، أو عقد الجلسات بواسطة تقنية الفيديو كونفرنس، وهو بذلك لا يمسّ جوهر الخصومة القضائية، وإنما يُحافظ على البنية الإجرائية التقليدية مع استبدال وسائطها[1].

---

[1] د. محمد سعد عبد اللطيف، التقاضي الإلكتروني في ضوء قانون المرافعات المدنية المصري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٧٧، ٢٠٢١، ص٤٥.

أما التقاضي الذكي(Smart Litigation) ، فهو نقلة نوعية تتعدى الوسائل إلى إعادة تشكيل الوظيفة القضائية نفسها، من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في تقييم الدفوع، وتحليل الوقائع، واستخلاص النتائج القانونية، واقتراح حلول تسووية، بل وحتى صياغة مسودات أحكام أولية، وهو بذلك نموذج وظيفي مستحدث، يتفاعل مع المحتوى وليس فقط مع الوسائط[1].

وقد نبّهت تقارير دولية إلى أن الخلط بين المفهومين قد يؤدي إلى سوء فهم تشريعي وتنظيمي، حيث قد يظن البعض أن تحديث البنية التقنية كافٍ لتحقيق العدالة الذكية، في حين أن الأمر يتطلب تغييرًا في قواعد الإجراءات وتوزيع الأدوار داخل المنظومة القضائية[2].

وفي السياق العربي، لا تزال معظم الدول في مرحلة التحول إلى التقاضي الإلكتروني، ولم تصل بعد إلى تفعيل نموذج التقاضي الذكي، باستثناء بعض المبادرات المحدودة في الإمارات والمغرب، والتي بدأت في إدخال نظم تحليلية لدعم اتخاذ القرار القضائي، لا استبداله، أما العراق، فلا يزال يُدار ضمن بنية تقاضي تقليدية، رغم وجود مشاريع رقمية أولية في بعض المحاكم، وهو ما يعكس الحاجة إلى تحول تشريعي وهيكلي يشمل تبني النمط الذكي تدريجيًا.

ونرى أن الفرق بين النموذجين لا يجب أن يُفهم على أنه تدرّج زمني فقط، بل على أنه تغير نوعي في الوظيفة القضائية، يتطلب إعادة تعريف للمسؤوليات، وضمانات رقابية، وحماية قانونية للمتقاضين، كي لا تتحول "العدالة الذكية" إلى "عدالة آلية" مجردة من البُعد الإنساني.

المطلب الثاني

الأساس القانوني للتقاضي الذكي في قوانين المرافعات

إنّ إدماج التقنيات الذكية في منظومة التقاضي لا يمكن أن يتم بمعزل عن أساس قانوني واضح يضبط هذا الإدماج ويوجهه، فبينما يُعدّ التقاضي الذكي من الناحية التقنية أمرًا ممكنًا، فإن قابليته للتطبيق تظل مرهونة بمدى ملاءمة التشريعات الإجرائية القائمة، وعلى رأسها قوانين المرافعات المدنية، لهذا التحول، ولهذا يُطرح السؤال الجوهري: هل تُتيح هذه القوانين مساحة كافية لتبنّي النظم الذكية؟ وهل توجد تحديات قانونية أو دستورية تقف حائلًا دون تحقيق هذا الطموح؟

---

(1) Mireille Hildebrandt, Law for Computer Scientists and Other Folk, Oxford University Press, 2020, pp. 128-130.

(2) OECD, Digital Transformation in the Judiciary, Policy Paper, 2022, p. 17.

نُجيب في هذا المطلب عن هذه التساؤلات من خلال فرعين: الأول يُبيّن مدى قابلية القواعد الحالية للتطوير الذكي، والثاني يستعرض أبرز التحديات القانونية والدستورية لهذا النمط من التقاضي.

الفرع الأول: مدى قابلية قواعد المرافعات المدنية الحالية للتطوير الذكي

تمثل قواعد قانون المرافعات الإطار الإجرائي الذي يُنظم سير الدعوى القضائية أمام المحاكم، ويُحدد المبادئ الأساسية التي تحكمها، مثل مبدأ المواجهة، والعلنية، وحق الدفاع، وحضور القاضي البشري، والشفوية، وغيرها، وهذه المبادئ تُعدّ، في أصلها، ثمرة لتجربة العدالة التقليدية، وتستبطن تصورًا عن القاضي كمُفكر قانوني لا يمكن استبداله، وعن الخصومة كعملية إنسانية تتفاعل فيها الإرادات والعقول.

ولذلك، فإنّ إدماج أدوات الذكاء الاصطناعي داخل هذه البنية يصطدم بعدة عوائق قانونية، منها:

١. الطابع الورقي والإجرائي الجامد للنصوص: فمثلًا، لا يزال قانون المرافعات العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ يفترض في معظم مواده أن الإجراءات يجب أن تتم بحضور الأطراف، وتُدوّن بمحاضر ورقية، وتُوقّع من القاضي والكاتب، مما يُصعب معه تصور استبدالها بأنظمة مؤتمتة دون تعديل تشريعي[1].
٢. غياب النصوص التي تُجيز صراحة استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي: إذ أن أغلب القوانين، سواء في العراق أو غيره من الدول العربية، لا تتضمن نصوصًا تسمح أو تنظم استخدام الخوارزميات في تقديم توصيات قضائية، أو صياغة مسودات أحكام، أو تحليل الوقائع إلكترونيًا.
٣. تركيز القوانين على شخصية القاضي: وهو ما يبرز في اشتراط التوقيع الشخصي، وحضور الجلسات، واستجواب الخصوم أمام القاضي، مما يُضفي على الإجراءات طابعًا شخصيًا غير قابل للتفويض لنظم ذكية.

مع ذلك، فإن بعض الأنظمة القانونية الحديثة بدأت تُراكم سوابق إيجابية في هذا الاتجاه، إذ عدّلت سنغافورة قانون الإجراءات لديها لتُجيز استخدام أدوات دعم القرار في بعض المنازعات البسيطة،

---

[1] قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩، المواد ٤٧، ٥٠، ٨٣، ١٥٥.

كما اعتمدت إستونيا أنظمة ذكاء اصطناعي لإدارة الدعاوى التجارية الإلكترونية، مع إبقاء الحق في الاعتراض وطلب المراجعة القضائية البشرية[1].

أما في فرنسا، فقد صدر القانون رقم ٢٠١٩-٢٢٢ الذي يُقيّد استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، ويحظر تحديد هوية القاضي بناءً على تحليل قراراته بواسطة الخوارزميات، حفاظًا على استقلال السلطة القضائية[٢]، وهو ما يعكس حذرًا تشريعيًا في استخدام التقنية الذكية، وحرصًا على ضمان الضوابط القانونية لمشروعية الإجراءات.

وفي ضوء ذلك، يرى الباحث أن البنية التشريعية الحالية في العراق لا تسمح – في صورتها الراهنة – بإدماج التقاضي الذكي، إلا من خلال تعديل قانون المرافعات بشكل جذري، يتضمن أولًا إجازة استخدام الأنظمة الذكية، وثانيًا تحديد نطاق تدخلها، وثالثًا وضع آليات رقابية وقضائية تضمن عدم تعارضها مع المبادئ الجوهرية للتقاضي.

الفرع الثاني: التحديات الدستورية والقانونية للتقاضي الذكي

رغم ما يُبشر به التقاضي الذكي من فوائد كبرى على صعيد الكفاءة والسرعة وتقليل التكاليف، إلا أن إدماجه في البنية القضائية يواجه عددًا من التحديات القانونية والدستورية الجوهرية، التي لا يمكن التغاضي عنها عند التفكير في أي إصلاح تشريعي، ذلك أن التقاضي لا يتعلق فقط بالإجراءات، بل بحقوق الإنسان والضمانات الدستورية للعدالة.

وتتجلى هذه التحديات في عدة مستويات:

أولًا: تهديد مبدأ الحياد القضائي واستقلال القاضي

يُعدّ استقلال القاضي وحياده من المبادئ الأساسية التي نصت عليها دساتير العديد من الدول، ومنها الدستور العراقي في المادة (١٩/ثالثًا) التي تنص على أن "حق الدفاع مقدس ومكفول في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة"، وهو ما يفترض قاضيًا بشريًا مستقلًا، قادرًا على التقدير الإنساني للوقائع والدفوع.

---

(1) European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of AI in Judicial Systems, Council of Europe, 2018, p. 11.

(٢) Loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice, Article 33.

إدخال خوارزميات في عملية صنع القرار القضائي قد يُعرّض هذا المبدأ للخطر، لا سيما إذا كانت هذه الخوارزميات ملكًا لشركات خاصة، أو لا تخضع للرقابة القضائية الكاملة، فكيف يمكن ضمان حياد "نظام ذكي" لا يتمتع بالشعور ولا بالضمير القضائي؟[١]

ثانيًا: المساس بمبدأ العلنية والشفافية

أغلب أنظمة التقاضي تعتمد مبدأ العلنية كضمانة دستورية (راجع المادة ١٩/سادسًا من الدستور العراقي)، لكن إدخال نظم الذكاء الاصطناعي – خاصة تلك القائمة على "الصندوق الأسود Black Box "يجعل من الصعب معرفة الأسس التي استند إليها القرار أو التوصية الذكية، وهذا يُضعف قدرة الأطراف على الرقابة أو الاعتراض.

وقد حذرت المفوضية الأوروبية من هذا الخطر، ودعت إلى حظر استخدام الأنظمة غير القابلة للتفسير (Non-Explainable AI) في المجال القضائي، لأنها قد تضرّ بحقوق الدفاع وتفرغ مبدأ الشفافية من مضمونه[2].

ثالثًا: الغموض في تحديد المسؤولية القانونية

في حال وقوع خطأ ناتج عن توصية أو قرار تم اتخاذه بناءً على خوارزمية ذكية، يثور سؤال محوري: من المسؤول؟ هل هو القاضي الذي اعتمد الخوارزمية؟ أم الجهة المصمّمة لها؟ أم الدولة التي شرّعت استخدامها؟

هذه المسألة لا تزال محل نقاش فقهي وقانوني، وتشكل تحديًا تشريعيًا أمام جميع الدول، لأن قواعد المسؤولية المدنية والإدارية التقليدية لا تكفي لتغطية هذا النوع من المخاطر التقنية[3].

رابعًا: تعارض بعض مخرجات الذكاء الاصطناعي مع مبدأ العدالة الإنسانية

العدالة ليست مجرد نتائج حسابية قائمة على معادلات؛ بل هي توازن دقيق بين القانون والواقع، بين النص والتقدير، بين الحق والشعور، وهنا يكمن الخطر في أن يؤدي الاعتماد الكلي على الأنظمة

---

(١) د. أحمد عبد الحليم مصطفى، الذكاء الاصطناعي ومبدأ استقلال القضاء، مجلة الدراسات القانونية، جامعة عين شمس، العدد ٣٩، ٢٠٢٢، ص٦٦.

(2) European Commission, Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (AI Act), COM(2021) 206 final, Recital 38.

(3) Ugo Pagallo, The Laws of Robots: Crimes, Contracts, and Torts, Springer, 2013, p. 93.

الذكية إلى إنتاج قرارات قانونية "صحيحة" شكليًا، لكنها "غير عادلة" موضوعيًا لافتقارها إلى الحس الإنساني وظروف الخصوم.

وقد أكدت لجنة البندقية (Venice Commission) التابعة لمجلس أوروبا، أن "أي استخدام للذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يجب أن يُراعى فيه الجوهر الإنساني للقاضي، كضمير حيّ لا يمكن استبداله بالكامل.[1]"

ونرى أن أي مشروع لإدماج التقاضي الذكي يجب أن يستند إلى ضوابط دستورية واضحة، تُقنن استخدام الذكاء الاصطناعي ضمن نطاق "المساعدة القضائية"، لا "الاستبدال القضائي"، كما يجب تعديل القوانين لتحديد:

١. النطاق المسموح به لاستخدام الخوارزميات.
٢. المسؤولية القانونية عن أخطاء الأنظمة الذكية.
٣. إلزامية خضوع جميع الأنظمة الذكية للمراجعة القضائية البشرية.
٤. حفظ بيانات الخصوم وضمان عدم انتهاك خصوصيتهم.

(1) Venice Commission, Ethical and Legal Challenges of AI in the Judiciary, CDL-PI(2020)002, p. 5.

المبحث الثاني

آفاق التقاضي الذكي وتحديات تطبيقه

مع تنامي التوجه العالمي نحو رقمنة العدالة، وتطور نماذج "المحكمة الذكية" و"القاضي المؤتمت"، بات من الضروري استشراف مستقبل التقاضي الذكي في البيئة القانونية العراقية والعربية، ومقارنة هذه التطلعات بالتجارب الدولية الرائدة التي قطعت شوطًا في هذا المجال، فنجاح أي نظام تقاضي ذكي لا يتوقف فقط على توفر التكنولوجيا، بل على تهيئة البنية التشريعية، والموارد البشرية، والضمانات المؤسسية، التي تُمكن من تبنّي هذا النموذج دون الإخلال بمبادئ العدالة.

ويهدف هذا المبحث إلى رصد أبرز التطبيقات القضائية الذكية المعمول بها عالميًا، وتحليل مدى قابلية نقلها أو تكييفها في الأنظمة القانونية العربية، لا سيما العراق، كما يتضمن استشرافًا لما يمكن أن يكون عليه مستقبل التقاضي في العراق، مع طرح مقترحات تشريعية تكفل التوازن بين الحداثة التقنية وحماية القيم الإجرائية الأصيلة.

المطلب الأول

التطبيقات القضائية الذكية الحالية

لم يعد الحديث عن "العدالة الذكية" ضربًا من الخيال التقني أو تصورات مستقبلية بعيدة، بل أصبح واقعًا ملموسًا في العديد من الدول التي سارعت إلى إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظامها القضائي بدرجات متفاوتة، وقد جاءت هذه المبادرات استجابةً لمشكلات مزمنة، أبرزها بطء الإجراءات، وتراكم القضايا، وتضخم النفقات القضائية، الأمر الذي دفع صانعي القرار إلى تبني نماذج جديدة تعزز من كفاءة القضاء وتقلل من تدخل العنصر البشري في المسائل المتكررة والبسيطة.

ويهدف هذا المطلب إلى استعراض أبرز التطبيقات الذكية المعمول بها حاليًا في الأنظمة القضائية الرائدة، ثم تقديم قراءة تحليلية للمبادرات العربية الناشئة في هذا المجال، لقياس مدى اقترابها من تحقيق نموذج التقاضي الذكي.

الفرع الأول: التطبيقات المستخدمة في الدول الرائدة

شهدت السنوات الأخيرة تطورًا كبيرًا في اعتماد الذكاء الاصطناعي داخل المحاكم في عدد من الدول، لا سيما في أوروبا وآسيا، حيث تم تطوير مشاريع طموحة تتجاوز التقاضي الإلكتروني إلى استخدام أنظمة ذكية تُسهم فعليًا في اتخاذ القرار القضائي أو تسيير الدعوى، ومن أبرز هذه التجارب:

أولاً: الصين – محكمة الإنترنت الذكية

أطلقت الصين أول محكمة ذكية بالكامل في مدينة هانغتشو سنة ٢٠١٧، متخصصة في النزاعات الإلكترونية، خاصة التجارة عبر الإنترنت وحقوق النشر الرقمية، وتستخدم هذه المحكمة خوارزميات ذكية لفحص الأدلة، والتحقق من صحة العقود الإلكترونية، وتقديم مقترحات قانونية، مع تقليص الحاجة لحضور الأطراف فعليًا[1].

ثانياً: إستونيا – مشروع القاضي الآلي

تبنت إستونيا مشروعًا رائدًا لإنشاء "قاضٍ رقمي" يفصل في الدعاوى المدنية الصغيرة التي لا تتجاوز ٧٠٠٠ يورو، ويعمل هذا النظام على تحليل المستندات المقدّمة إلكترونيًا، ويصدر قرارًا أوليًا يمكن للطرفين الطعن فيه أمام قاضٍ بشري، ما يضمن الموازنة بين الكفاءة وسلطة المراجعة القضائية[2].

ثالثاً: هولندا – منصة(Rechtwijzer)

أنشأت هولندا منصة رقمية لتسوية المنازعات الأسرية والمالية البسيطة، تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتقديم حلول تفاوضية واقتراح اتفاقات عادلة للطرفين، وقد أثبتت هذه المنصة فعاليتها في تقليل زمن الفصل وتقليل نسبة التنازع القضائي[3].

رابعاً: سنغافورة – مشروع القاضي المساعد الافتراضي(SAL)

طورت سنغافورة نظامًا ذكيًا يقدم توصيات قانونية للقضاة بناءً على تحليل آلاف السوابق القضائية، وقد ساعد هذا المشروع في توحيد الاجتهادات القضائية وتقديم نماذج أحكام مبنية على قواعد بيانات تحليلية، دون المساس بسلطة القاضي في اتخاذ القرار النهائي[4].

---

(1) The Supreme People's Court of China, White Paper on Chinese Courts and Internet Judiciary, 2020.
(2) Matthew Sparkes, Estonia's AI Judge Will Decide Small Claims Cases, New Scientist, Vol. 242, Issue 3231, 2019.
(3) Jin Ho Verdonschot, Rechtwijzer: Why Online Dispute Resolution Needs Trusted Third Parties, Hague Journal on the Rule of Law, Vol. 8, 2016, pp. 189-195.
(4) Singapore Academy of Law, TechLaw.Fest Report 2021, p. 21.

وتتميز هذه النماذج بوجود عنصر رقابي بشري، إذ تُعد الأنظمة الذكية أدوات مساعدة لا بدائل عن القضاة، وتخضع جميع قراراتها للتدقيق والطعن، مما يُحقق التوازن بين الذكاء الاصطناعي ومتطلبات العدالة.

ويُلاحظ أن هذه الدول لم تبدأ بالتطبيق العشوائي، بل اعتمدت أولًا على إطار تشريعي وتنظيمي دقيق يُحدد حدود تدخل الخوارزميات، ويُلزم بالشفافية، ويُراعي الحقوق الأساسية للمتقاضين.

الفرع الثاني: المبادرات المقترحة في البيئة القانونية العربية

رغم أن معظم الأنظمة القضائية العربية لا تزال في طور التحول نحو التقاضي الإلكتروني، إلا أن بعض الدول بدأت تُبدي اهتمامًا ملموسًا بفكرة التقاضي الذكي، سواء عبر مبادرات حكومية أو شراكات مع القطاع التكنولوجي، وإن كانت هذه المبادرات لا تزال محدودة النطاق ولا ترقى إلى مستوى التطبيقات الرائدة في الدول المتقدمة.

وفيما يلي أبرز المبادرات ذات الطابع الذكي التي ظهرت في بعض الدول العربية:

أولاً: الإمارات العربية المتحدة – مشروع "القاضي الروبوتي"

تُعد الإمارات من الدول العربية السباقة في مجال العدالة الرقمية، حيث أطلقت "محكمة المستقبل" ضمن مشروع دبي الذكية، وتضمنت استخدام الروبوتات الذكية للرد على استفسارات المتقاضين، وتقديم النصح القانوني المبدئي، فضلًا عن تطبيقات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل النزاعات التعاقدية في المرحلة ما قبل القضائية[١]، كما أطلقت وزارة العدل الإماراتية منصة "ذكاء" التي توظّف تقنيات الذكاء الاصطناعي في خدمة الباحث القانوني والقاضي، من خلال تحليل السوابق القضائية وتقديم مقترحات منهجية مبنية على المعطيات السابقة[2].

ثانياً: المملكة العربية السعودية – مبادرة "عدالة ٢٠٣٠"

ضمن رؤية المملكة ٢٠٣٠، دشّنت وزارة العدل السعودية مشروع "عدالة بلا ورق" الذي يسعى إلى تحويل جميع الإجراءات القضائية إلى بيئة إلكترونية متكاملة، وقد تم الإعلان في السنوات الأخيرة

---

(١) حكومة دبي، استراتيجية دبي للابتكار القضائي، تقرير رسمي، ٢٠٢١.

(2) وزارة العدل الإماراتية، منصة ذكاء القضائية، تقرير تقني، ٢٠٢٢.

عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القضائية، وتوقع نتائج الدعاوى، وتسريع مسار الفصل في القضايا المتكررة، وخاصة في منازعات التنفيذ والأسرة[1].

ثالثاً: المغرب – النظام الذكي لتصنيف الدعاوى

شرع المغرب في اعتماد نظام تصنيف ذكي للقضايا، يقوم على تحليل نوع الدعوى ودرجة تعقيدها، وتوجيهها آليًا إلى المحكمة المختصة، كما يُستخدم النظام في التوزيع الداخلي للملفات على القضاة بناءً على معايير رقمية محددة، وهو ما يُعد تمهيدًا لتوسيع نطاق الذكاء القضائي في مراحل لاحقة[2].

رابعاً: تجارب محدودة في الأردن ومصر

في الأردن، لا تزال التجربة القضائية الإلكترونية محصورة في منصة "عدل"، التي تُدار من خلال وزارة العدل، دون إدماج فعلي للذكاء الاصطناعي حتى اللحظة، باستثناء بعض المبادرات الخاصة في تحليل إحصاءات المحاكم، أما في مصر، فقد أطلقت وزارة العدل مؤخرًا المرحلة الثانية من مشروع "ميكنة المحاكم الاقتصادية"، الذي يتضمن مؤشرات أولية على إدماج أنظمة توصية قانونية في المستقبل، دون أن تصل إلى مستوى التفاعل الذكي الكامل[3].

ونرى أن المبادرات العربية، رغم أهميتها، ما تزال في نطاق "التقاضي الرقمي" أكثر منها في "التقاضي الذكي"، كما أن معظمها يفتقر إلى الإطار القانوني اللازم لضبط استخدام الخوارزميات، أو تحديد المسؤولية عن قرارات الآلة.

ويكمن الخطر في أن يُطبّق الذكاء الاصطناعي في بيئات غير مؤهلة قانونيًا، مما يؤدي إلى انتهاك حقوق المتقاضين، أو تقويض ضمانات المحاكمة العادلة، دون أن تكون هناك وسائل طعن فعالة.

---

(1) وزارة العدل السعودية، رؤية عدالة ٢٠٣٠: التحول الرقمي في القضاء، الرياض، ٢٠٢٢.

(2) وزارة العدل المغربية، خطة العمل الوطنية للعدالة الرقمية، الرباط، ٢٠٢١.

(3) وزارة العدل المصرية، مذكرة تطوير المحاكم الاقتصادية – المرحلة الثانية، القاهرة، ٢٠٢٣.

ومن هنا، نُؤكد ضرورة إعداد تشريعات عربية موحدة تُحدّد مبادئ استخدام الذكاء الاصطناعي القضائي، على غرار "الميثاق الأوروبي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في العدالة"، لضمان التوازن بين التطور التقني وحماية الخصوم.

المطلب الثاني

استشراف مستقبل التقاضي الذكي في العراق

يُعد العراق من الدول التي لا تزال منظومتها القضائية تعتمد إلى حد كبير على البنية التقليدية في إدارة الدعاوى، سواء من حيث النصوص القانونية، أو الوسائل التقنية، أو ثقافة التقاضي، ورغم بعض المبادرات الجزئية للتحول الرقمي، فإن الحديث عن "التقاضي الذكي" لا يزال في مراحله الأولية، ويُواجه تحديات تشريعية ومؤسسية وبنيوية، ومن ثم، فإن استشراف مستقبل هذا النمط من التقاضي في العراق يتطلب الوقوف أولًا على ملامح التحديث التشريعي المطلوبة في قانون المرافعات المدنية، ثم تقديم مقترحات عملية تضمن تكامل التقاضي الذكي مع منظومة العدالة التقليدية.

الفرع الأول: ملامح التحديث المطلوبة في قانون المرافعات العراقي

يُعد قانون المرافعات المدنية العراقي رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ حجر الأساس في تنظيم الخصومة القضائية في العراق، غير أن هذا القانون وُضع في سياق تاريخي ومؤسساتي مختلف تمامًا عن التحديات الرقمية المعاصرة، مما يجعله في كثير من مواده غير قادر على استيعاب متطلبات التقاضي الذكي، بل أحيانًا يُشكّل عائقًا أمام أي تحديث فعّال.

ومن أبرز الجوانب التي تتطلب تحديثًا تشريعيًا لتمكين التحول نحو التقاضي الذكي ما يلي:

أولاً: الانتقال من الورقية إلى الرقمية المؤسسية

القانون الحالي يفترض أن جميع الإجراءات القضائية يجب أن تتم "كتابةً"، من خلال محاضر تُوقع يدويًا، وهو ما يُعيق إمكانية أتمتة هذه الإجراءات أو حفظها على نظم مؤتمتة، لا بد من تعديل المواد ذات الصلة (مثل المواد ٤٧، ٥٠، ١٥٥) لتسمح بالمعالجة الرقمية الكاملة، والتوقيع الإلكتروني، وتوثيق الجلسات بالصوت والصورة.

ثانياً: تضمين الاعتراف بأنظمة الذكاء الاصطناعي كأدوات مساعدة

ينبغي إضافة مواد جديدة تُجيز للمحاكم استخدام نظم ذكية لتحليل البيانات، ومساعدة القاضي في إصدار الأحكام، شريطة أن تبقى السلطة التقديرية بيد القاضي البشري، ضمانًا لمبدأ المحاكمة العادلة، كما يجب ضبط نطاق تدخل هذه الأنظمة لمنع تجاوزها الحدود القضائية التقليدية.

ثالثاً: تنظيم المسؤولية القانونية عن قرارات النظم الذكية

في حال الاعتماد على تقنيات ذكية تُقدّم توصيات قانونية أو تحلل المستندات، يجب تنظيم المسؤولية القانونية عن نتائج استخدامها، سواء تعلق الأمر بخطأ تقني، أو خلل في البرمجة، أو انحياز في البيانات.

رابعاً: حماية البيانات القضائية وخصوصية المتقاضين

يجب أن يتضمن التعديل قواعد لحماية البيانات القضائية المخزنة في الأنظمة الذكية، ومنع استخدامها خارج السياق القضائي، مع ضمان عدم انتهاك الخصوصية الشخصية للأطراف، خاصة عند استخدام تقنيات التعرف على الوجوه أو تحليل السلوك الرقمي.

خامسا: فتح باب التدريب القضائي على أدوات الذكاء الاصطناعي

لا يمكن نجاح التقاضي الذكي دون تأهيل الكوادر القضائية والإدارية لاستخدام هذه التقنيات، وهو ما يستدعي تضمين قواعد تُلزم السلطة القضائية بتوفير تدريب دوري ومنهجي حول التقنيات الحديثة.

ونرى أن التحديث المطلوب لا يجب أن يكون شكليًا أو جزئيًا، بل ينبغي أن يكون "تحديثًا هيكليًا" يبدأ من النصوص، ويمر بالبنية المؤسسية، وينتهي بثقافة التقاضي، ولا يمكن للتقاضي الذكي أن يكون فعالًا في العراق ما لم يتم إلغاء البنية الورقية القديمة، واستبدالها بمنظومة تشريعية مرنة تسمح بتكيّيف الإجراءات القضائية مع الأدوات الذكية، دون التضحية بضمانات الدفاع والعلنية والشفافية.

الفرع الثاني: مقترحات تشريعية لضمان تكامل التقاضي الذكي مع العدالة التقليدية

في ظل الحاجة الملحة لتحديث المنظومة القضائية العراقية، فإن تبنّي نموذج التقاضي الذكي لا ينبغي أن يكون بديلًا عن العدالة التقليدية، بل امتدادًا عقلانيًا لها، يقوم على الموازنة بين الفعالية التقنية

وضمانات المحاكمة العادلة، وتحقيق هذا التوازن يتطلب إدخال تعديلات تشريعية مدروسة تضمن تكامل النمطين، بدلًا من خلق قطيعة قانونية أو تضارب وظيفي.

وفي هذا السياق، نقترح جملة من التدابير التشريعية التي يمكن أن تُؤسس لعدالة ذكية مستدامة:

أولًا: تعديل قانون المرافعات المدنية لإدراج مفهوم "التقاضي الذكي"

ينبغي إدراج مادة تمهيدية جديدة تُعرّف "التقاضي الذكي" وتُحدّد مشروعيته ضمن الإطار العام للتقاضي، على نحو يمكن أن يُصاغ كما يلي:"التقاضي الذكي هو استخدام الأنظمة الرقمية والذكية المعتمدة من الجهات القضائية المختصة، في إدارة إجراءات الخصومة المدنية، وتقديم الدعم الفني والتحليلي للقاضي دون المساس بحقه في إصدار الحكم، وبما لا يُخل بضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها قانونًا".

ثانيًا: إنشاء "الهيئة الوطنية للعدالة الرقمية"

نقترح إنشاء هيئة مختصة تُعنى بتنظيم، ومراقبة، وتطوير استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في القضاء، تكون وظيفتها:

١. تقييم أدوات الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها.
٢. ضمان مطابقتها للمعايير القانونية والأخلاقية.
٣. تلقي شكاوى المتقاضين المتعلقة باستخدام الأنظمة الذكية.
٤. إصدار تقرير سنوي يُرفع إلى مجلس القضاء الأعلى.

وتُعد هذه الخطوة ضرورية لضمان الشفافية، ومواجهة خطر "الغموض الخوارزمي" الذي قد يُقوّض الثقة العامة في العدالة[1].

ثالثًا: تقييد تدخل الذكاء الاصطناعي في نطاق معين من الدعاوى

يُقترح أن يقتصر استخدام الذكاء الاصطناعي في المرحلة الأولى على:

١. الدعاوى البسيطة والمتكررة (مثل دعاوى الإيجار، النفقة، المطالبات المالية الصغيرة).
٢. الإجراءات الشكلية غير المتنازع عليها (مثل التبليغات، أرشفة الملفات، التحقق من المستندات).

(1) Hildebrandt, Mireille. Smart Technologies and the End(s) of Law: Novel Entanglements of Law and Technology, Edward Elgar, 2015, p. 99.

على أن يحتفظ المتقاضون بحقهم في الاعتراض وطلب الإحالة إلى قاضٍ بشري، وذلك احترامًا لمبدأ "حق الإنسان في التقاضي أمام قاضٍ طبيعي."

رابعًا: تنظيم المسؤولية المدنية عن نتائج استخدام النظم الذكية

يجب تعديل القواعد الخاصة بالمسؤولية لتشمل الأخطاء التي قد تنتج عن استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي، سواء من جهة:

١. الإدارة القضائية (إذا قصّرت في الإشراف على الخوارزميات)،
٢. أو الشركات المبرمجة (إذا ثبت وجود خلل تقني مؤثر)،
٣. أو القاضي (إذا اعتمد نظامًا غير موثوق في تقدير جوهري).

ومن ثم، يجب النص على حق المتقاضي في المطالبة بالتعويض عند إثبات الضرر الناتج عن القرار المؤتمت، أو عن الاعتماد غير المشروع على التحليل الذكي.

خامسًا: تعديل قانون الإثبات لإتاحة اعتماد المستندات الرقمية والقرارات الذكية

إن بقاء قانون الإثبات العراقي في صورته التقليدية يُعيق اعتماد المخرجات التقنية كوسيلة إثبات، لذا، يقترح الباحث تعديل مواده لتشمل ما يلي:

١. الاعتراف بالحجية القانونية للتقارير والتحليلات المستخرجة من أنظمة الذكاء الاصطناعي، بشرط قابليتها للتفسير والمراجعة.
٢. السماح بتوثيق المحاضر والأدلة بواسطة تقنيات البلوك تشين لضمان عدم التلاعب بها.
٣. إلزام القضاء بقبول التواقيع الإلكترونية الموثقة رسميًا في إجراءات الدعوى.

سادسًا: إدماج الذكاء الاصطناعي ضمن التدريب القضائي الإلزامي

لا يمكن تفعيل هذه المقترحات دون رفع كفاءة القضاة والعاملين في السلك القضائي، لذا ينبغي أن تنص التعديلات على إلزام المعهد القضائي العراقي بتضمين برامج الذكاء الاصطناعي ضمن منهاجه، بما يشمل:

١. أخلاقيات استخدام التقنية القضائية.
٢. تقنيات تقييم الأنظمة الخوارزمية.

٣. التدريب العملي على إدارة جلسات ذكية أو مؤتمتة.

إنّ ضمان تكامل التقاضي الذكي مع العدالة التقليدية يتطلب عدم التعامل مع التقنية كبديل للوظيفة القضائية، بل كأداة دعم تحترم المبادئ الأساسية للتقاضي، ويجب أن تُبنى البنية التشريعية على قاعدة الشفافية، وحق المراجعة، ووضوح المسؤولية، لتجنب الانزلاق نحو "قضاء آلي بلا ضمير قانوني"، كما أن المقترحات السابقة، إذا طُبّقت تدريجيًا وفق خطة تشريعية متكاملة، يُمكن أن تضع العراق على مسار عدالة ذكية تحفظ الحقوق وتُحقق الفاعلية.

الخاتمة

لقد شكّل "التقاضي الذكي" خطوة متقدمة في مسار تطوير العدالة، إذ تجاوز حدود الرقمنة الشكلية إلى إعادة هيكلة طريقة نظر الدعوى، واتخاذ القرار القضائي، وتسيير الخصومة برمتها، وقد أظهر هذا البحث، من خلال التحليل والمقارنة، أن التحول نحو هذا النمط من التقاضي لم يعد خيارًا تقنيًا، بل بات ضرورة قانونية تفرضها تحديات الواقع، لا سيما في الدول ذات الأنظمة القضائية المتكدسة، والمحدودة الموارد، مثل العراق.

غير أن هذا التحول لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن تحديث تشريعي عميق، يبدأ من قانون المرافعات المدنية، ويطال بقية القوانين ذات الصلة، كقانون الإثبات، والتوقيع الإلكتروني، وتنظيم السلطة القضائية، كما أن إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء يستدعي ضمانات دقيقة توازن بين الفعالية التقنية والعدالة الإنسانية.

أولًا: النتائج

وفي ضوء ما تقدم، يُمكن تلخيص أهم النتائج التي توصّل إليها الباحث في ما يلي:

١. يُعدّ التقاضي الذكي نمطًا نوعيًا يختلف عن التقاضي الإلكتروني، لكونه يُشرك الأنظمة الذكية في الوظيفة القضائية ذاتها، لا مجرد تيسير الإجراءات.
٢. لا يزال قانون المرافعات العراقي عاجزًا عن استيعاب هذا النمط من التقاضي، بسبب طبيعته الورقية، وشخصانية إجراءاته، وغياب أي نصوص تتيح استخدام الخوارزميات.
٣. أظهرت التجارب الدولية (الصين، إستونيا، هولندا، سنغافورة) إمكانية تفعيل القضاء الذكي دون المساس بحقوق الدفاع، من خلال آليات رقابية وإنصافية فعالة.
٤. المبادرات العربية ما زالت محدودة التأثير، ولم ترقَ بعد إلى مستوى العدالة الذكية، بسبب غياب الإطار التشريعي الملائم، والاكتفاء بالرقمنة الشكلية.
٥. إدماج الذكاء الاصطناعي في القضاء يثير تحديات قانونية ودستورية خطيرة، أبرزها: المسؤولية القانونية، الشفافية، حياد الخوارزمية، وحق التقاضي أمام قاضٍ طبيعي.

ثانيًا: التوصيات

استنادًا إلى ما سبق، يقترح الباحث اعتماد حزمة من التوصيات التشريعية العملية، على النحو الآتي:

١. تعديل قانون المرافعات المدنية لإدراج مفهوم "التقاضي الذكي" ضمن تعريفاته، والتنصيص على مشروعية استخدام الأنظمة الذكية كمساعد قضائي.
٢. استحداث هيئة وطنية لتنظيم العدالة الرقمية، تختص باعتماد ومراقبة الخوارزميات المستخدمة في القضاء، وضمان توافقها مع المعايير الدستورية والحقوقية.
٣. تقييد استخدام الذكاء الاصطناعي في النزاعات البسيطة، مع إبقاء الحق في الاعتراض وإعادة التقدير أمام قاضٍ بشري لضمان العدالة الواقعية.
٤. وضع قواعد خاصة للمسؤولية القانونية عن نتائج الأخطاء التقنية في النظام القضائي، وتحديد أطراف المسؤولية بين القاضي، والمبرمج، والمؤسسة القضائية.
٥. تعديل قانون الإثبات وقانون التوقيع الإلكتروني للاعتراف بالمستندات الرقمية، ومخرجات النظم الذكية، شرط قابلية التفسير والمراجعة القضائية.
٦. تضمين الذكاء الاصطناعي في التدريب القضائي الإلزامي، وتحديث المناهج القضائية بما يواكب التطورات التقنية، ويؤسس لثقافة قضائية رقمية راشدة.

أن مستقبل العدالة لا يكمن في إحلال الآلة محل الإنسان، بل في إيجاد توازن دقيق بين كفاءة الذكاء الاصطناعي، وحكمة القاضي البشري، فالتقاضي الذكي لن ينجح في العراق ما لم يُبْنَ على أرضية قانونية قوية، تؤمن بالحداثة دون أن تتنكر لقيم العدالة، وتُشرعن التقنية دون أن تُفرّغ القضاء من مضمونه الإنساني، ومن هنا، فإن التشريع هو المفتاح، والضمانة، والبوصلة لهذا التحول المرتقب.

قائمة المصادر

١. د. أحمد عبد الحليم مصطفى، الذكاء الاصطناعي ومبدأ استقلال القضاء، مجلة الدراسات القانونية، جامعة عين شمس، العدد ٣٩، ٢٠٢٢.

٢. د. محمد سعد عبد اللطيف، التقاضي الإلكتروني في ضوء قانون المرافعات المدنية المصري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنصورة، العدد ٧٧، ٢٠٢١.

٣. د. وائل شفيق عبد الله، العدالة الرقمية والتحول الذكي في منظومة التقاضي المدني، المجلة المصرية للقانون والتقنية، العدد ٥، ٢٠٢٣.

٤. وزارة العدل الإماراتية، منصة ذكاء القضائية – تقرير تقني، أبو ظبي، ٢٠٢٢.

٥. وزارة العدل السعودية، رؤية عدالة ٢٠٣٠: التحول الرقمي في القضاء، الرياض، ٢٠٢٢.

٦. وزارة العدل المغربية، خطة العمل الوطنية للعدالة الرقمية، الرباط، ٢٠٢١.

٧. وزارة العدل المصرية، مذكرة تطوير المحاكم الاقتصادية – المرحلة الثانية، القاهرة، ٢٠٢٣.

٨. حكومة دبي، استراتيجية دبي للابتكار القضائي، ٢٠٢١.

9. Supreme People’s Court of China, White Paper on Chinese Courts and Internet Judiciary, 2020.
10. Matthew Sparkes, Estonia’s AI Judge Will Decide Small Claims Cases, New Scientist, Vol. 242, Issue 3231, 2019.
11. Jin Ho Verdonschot, Rechtwijzer: Why Online Dispute Resolution Needs Trusted Third Parties, Hague Journal on the Rule of Law, Vol. 8, 2016.
12. Singapore Academy of Law, TechLaw.Fest Report, 2021.
13. Hildebrandt, Mireille. Smart Technologies and the End(s) of Law: Novel Entanglements of Law and Technology, Edward Elgar, 2015.
14. Benjamin Alarie et al., The Promise and Limitations of AI in Law, Law & Technology Review, Vol. 12, 2021.
15. David Freeman Engstrom, Digitizing the Judiciary: Smart Courts and the Rule of Law, Stanford Law Review, Vol. 74, 2022.
16. Ugo Pagallo, The Laws of Robots: Crimes, Contracts, and Torts, Springer, 2013.
17. European Commission, Proposal for a Regulation on Artificial Intelligence (AI Act), COM(2021) 206 final.
18. Venice Commission, Ethical and Legal Challenges of AI in the Judiciary, CDL-PI(2020)002.
19. Loi n° 2019-222 du 23 mars 2019 de programmation 2018-2022 et de réforme pour la justice (France).

20. European Commission for the Efficiency of Justice (CEPEJ), European Ethical Charter on the Use of AI in Judicial Systems, Council of Europe, 2018.